الوزير الزعوري يكشف حقائق صادمة عن الوضع الاقتصادي وانهيار العملة:

وجود وزراء الجنوب في الحكومة أفشل الكثير من المؤامرات

- يجب تغيير الحكومة وإعادة هيكلة المؤسسات السيادية والبنك المركزي
- الحكومة هشة لأنها تمنح تحصيل موارد خدمة الاتصالات والإنترنت بملايين الدولارات للحوثي
- الخيارات المتاحة قبل الانهيار الوشيك

الأمناء / استماع:

أجرت إذاعة "هنا عدن" في برنامج وطني، مقابلة مطولة مع معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور محمد سعيد الزعوري أجراها الإعلامي علي السقاف.

ولأهمية هذا الحوار الذي تناول عددًا من القضايا الهامة المرتبطة بحياة الناس في محافظات الجنوب والمناطق المحررة تعيد صحيفة «الأمناء" نشر أهم ما ورد فيه من معلومات مهمة وتفاصيل دقيقة لما يعانيه المواطنون من انعدام الخدمات والكهرباء وانهيار العملة، وضعف مستوى المعيشة وغيرها.

نص الحوار:

وفي رده عن سؤال الإعلامي علي السقاف والذي تمحور حول الوضع المعيشي والخدمات المعدومة والمتردية خاصة في عدن والجنوب عامة، وما دور وزراء الجنوب في الحكومة من كل ما يجري، قال الوزير: «إن الظروف القاهرة التي تمر فيها محافظات الجنوب والمناطق المحررة، من حيث انعدام الخدمات والكهرباء وانهيار العملة، وضعف مستوى المعيشة، وضعف القوة الشرائية للريال، وكل المشاكل الحاصلة في الواقع، ترتبط بالاقتصاد".

مبينا بقوله: «سيطرت المليشيات الحوثية بعد حرب 2015م على مؤسسات الدولة في صنعاء، واستمرت على تمتين هذه السيطرة في معركتها الاقتصادية والعسكرية المستمرة خلال السنوات اللاحقة، وتمكنت من إدارة المؤسسات من صنعاء، مما أثر سلبا على عدن، وعلى عملتها، وعلى اقتصادها وعلى الخدمات التي يتلقاها المواطنون".

وأضاف بقوله: «في 2016م كانت هناك إجراءات قوية مُورست على المليشيات الحوثية من قبل التحالف العربي، والسلطات القائمة، بحيث فرضت حصارًا كبيرًا على موانئها ومواردها الاقتصادية، مما أثر إيجابا على العاصمة عدن والمحافظات الجنوبية والمناطق المحررة، من خلال تدفق السفن المحملة بالوقود إلى ميناء عدن، وهذا ضاعف من نسبة الموارد، وساهم في زيادة حركة النشاط التجاري فيها، وتمكنت السلطات من جني هذه الموارد وإدخالها إلى البنك المركزي في عدن».

وأوضح: «أن صنعاء ما زالت حتى اليوم تسيطر على مؤسسات الدولة، وخاصة المؤسسات التي تتلقى الموارد الخارجية والأجنبية، وهي البنوك والتي تعمل في عدن من خلال فروعها، كما أن صنعاء ما زالت حتى اليوم تسيطر على سوق التجارة وتدير ما يزيد عن 80% من رؤوس الأموال".

وأشار الوزير الزعوري إلى حقائق صادمة بقوله: «إن صنعاء ما زالت حتى هذه اللحظة تدير اقتصاد محافظات الجنوب، وتتحكم بالسوق والتجارة، وتستنزف الموارد ليل نهار، في ظل ضعف وهشاشة الحكومة التي لم تستطع اتخاذ أي إجراءات رادعة توقف هذه المعركة الاقتصادية القاتلة التي تفرض على شعبنا في الجنوب. كما أن الحكومة وبعض وزاراتها تقدم امتيازات كبيرة للحوثيين، منها مثلا: تشغيل خدمة الاتصالات والإنترنت وتحصيل مواردها بالملايين من الدولارات يوميا".

وأضاف متحسرًا: «وما زال الحوثي يسيطر على البنوك التجارية، والصناديق الوطنية، وشركات النفط، وهيئة الملاحة الجوية، ومكاتب المنظمات الأممية والدولية والوكالات التجارية... إلخ والتي خيراتها لصنعاء وخرابها لعدن، كما أن أسواقنا مفتوحة لتجارتهم، وأسواقهم مغلقة ومُسيطر على أنشطتها باقتصاد الحرب المغلق".

لافتا "إنه خلال الفترة التي مضت أصدر الحوثي قرارات تم بموجبها إيقاف تدفق البضائع من ميناء عدن إلى مناطق سيطرتها، وتوقفت الآلاف من القاطرات المحملة بالبضائع في المنافذ الحدودية بين المناطق الحوثية والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة، ولم تتخذ الحكومة أي إجراء إزاء تلك القرارات».

وفيما يتعلق بأزمة الكهرباء في عدن، أوضح الوزير الزعوري على أن الكهرباء لا تختلف عن ظروف المرافق الخدمية الأخرى في المحافظات الجنوبية والمناطق المحررة كونها واحدة من المؤسسات المتأثرة من هذا الوضع الغريب وتعتمد على نفقات تقدمها الدولة بدلاً أن تكون مؤسسة إيرادية.

وأوضح الوزير الزعوري أنه منذ شهر أكتوبر من العام الماضي ونتيجة للضربات الحوثية على منشآت النفط في منطقتي الضبة والنشيمة توقفت عملية تصدير النفط وأفقد الحكومة ما يقارب من مليار إلى مليار ومائتي مليون دولار سنويا كانت تستخدم في دفع الرواتب وغيرها، مشيرا أن التحالف العربي خاصة السعودية تمنح المشتقات النفطية المختلفة لتسيير أنشطة الكهرباء.

وفي رده على من يطالب وزراء الانتقالي بالاستقالة أو تعليق مشاركتهم في الحكومة، أفاد الوزير الزعوري بقوله: "أنا وزملائي الخمسة نمثل المجلس الانتقالي في الحكومة ولا نستطيع أن نتخذ قرارا شخصيًا بالاستقالة أو تعليق المشاركة أو الانسحاب من الحكومة، وهذا القرار يخص الرئيس القائد عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي وهيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي».

وأبدى الوزير الزعوري عتبه على كثير من السياسيين والنخب المثقفة والإعلاميين التي تطالب وزراء المجلس الانتقالي بالاستقالة كون الأمر ليس بيدهم، مؤكدا أنه لو كان الأمر شخصيا لقدم استقالته اليوم قبل الغد، معتبرا هذا الوضع الذي نحن فيه لا يشرف أحدا أن يبقى فيه، أو يشارك في تعذيب شعبنا أو إدخاله في هذه المعاناة.

وحول سؤال وجه لمعالي الوزير مفاده أن وجود وزراء جنوبيين في هذه الحكومة إنما هم مشاركون أيضا في فسادها، فكان رد الوزير الزعوري واضحا وشفافا، مؤكدا أن وجود وزراء الجنوب في الحكومة قد فرمل كثيراً من الأجندات التي تريد أن تلحق بشعبنا وأهلنا الضرر. مضيفا أن من خلال وجود وزراء يمثلون الجنوب والمجلس الانتقالي الجنوبي في الحكومة، استطاعوا انتزاع قرارات مهمة داخل الحكومة، منها:

-1 توظيف 17.000 من الشباب المسجلين في قوائم طلب التوظيف في سجلات وزارة الخدمة المدنية.

-2منح التسويات والعلاوات وغيرها من الأمور المتعلقة بالرواتب.

وتدخل المذيع مقاطعا أنه ناقش بعض المسؤولين وإنه لا علاوات صرفت ولا وظائف اعتمدت؟!

فوضح الوزير بقوله: «نعم، صحيح، لأن هناك من يعرقل تنفيذ هذه القرارات حتى اليوم، مشيرا أنه تم اتخاذ قرار بتشغيل مصفاة عدن باعتبارها أهم منشأة اقتصادية، ستنقل العاصمة عدن والاقتصاد إلى خطوات متقدمة تغني عما نحن فيه من وضع مأساوي تمر فيه البلد إلا أن هذا القرار تم عرقلته ولم ينفذ.

وعن أسباب عرقلة تنفيذ تلك القرارات، رد الوزير الزعوري قائلا: «من يديرون الحكومة يتذرعون أنهم يمثلون الجمهورية اليمنية وتحت شرعيتها أمام العالم والمجتمع المحلي، وبالتالي أي قرارات تتخذ يعود نفعها وصالحها لمحافظات الجنوب والمناطق المحررة يتم إيقافها وفرملتها، باعتبارها لا تشمل اليمن بشكل كامل".

وردًا على مقاطعة الإعلامي علي السقاف بأن المعرقل الأول هو رئيس الوزراء معين عبدالملك؟ رد الوزير بقوله: "هو رئيس الوزراء! وربما تمارس عليه ضغوط، وربما لا يستطيع التخلص وليس لديه إرادة لاتخاذ قرارات في ظل الواقع الذي نمر فيه والتأثير الإقليمي والدولي على مسار الأحداث». وعاب الوزير الزعوري على دولة رئيس الوزراء بقوله: "إن عليه ألا يطيل النظر إلى واقع الاقتصاد الذي تمر فيه محافظات الجنوب والمناطق المحررة، والتي يديرها، وسكانها هي الحاضنة الشعبية له، وإذا ما سقطت أو حصل لها شيء لا سمح الله، فإن هذه الحكومة ستسقط برمتها».

وحول انهيار العملة قال الوزير: "إن العملية الاقتصادية مترابطة ومتكاملة، وكل مجال يوثر مجال آخر، مؤكدا إنه مادامت العاصمة عدن حتى اليوم تتأثر بقرارات سلطة الحوثي، وما زالت الموارد النقدية الأجنبية التي تورد من الخارج تصل إلى صنعاء، ومازالت صنعاء تتحكم بمراكز المنظمات الدولية، والبنوك، والمؤسسات الإيرادية، بينما تنشط في عدن من خلال فروعها - فإن وضع الاقتصاد والمال في عدن سيتأثر بشكل كبير. مبينا أن انهيار العملة يرتبط بسياسة العرض والطلب، وبما إن العملة الأجنبية غير متواجدة في عدن فإن الطلب عليها يتزايد بشكل مستمر، فيتم المضاربة بها في السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها تدريجا كما هو حاصل اليوم. علاوة على وجود سيولة نقدية من العملة المحلية في السوق تفوق قيمة الإنتاج، مما يؤدي إلى التضخم، وفي نفس الوقت تستفيد صنعاء من مخصصات المنح الإنسانية والتي تقدر بحوالي ٣.٨ مليار دولار سنويا علاوة على ٣.٧ مليار دولار عائدات المغتربين، فساعد هذا على استقرار سعر الصرف في صنعاء وانهياره في عدن.

وضع كارثي

وقال إن الوضع كارثي، إذا لم تتخذ قرارات مؤلمة تعيد تصويب الأمور إلى نصابها، مناشدا مجلس القيادة الرئاسي إلى سرعة اللحاق بالركب قبل فوات الأوان، مطالبا في مناشدته إلى: تغيير الحكومة بما يتفق مع التمثيل الجغرافي لحدود السيطرة العسكرية والسياسية، والاتفاق على عقد اجتماعي جديد يعيد هيكلة المؤسسات السيادية والمالية والبنك المركزي، وفك ارتباط المؤسسات عن صنعاء، وبناء مؤسسات بديله لها في العاصمة عدن وتعزيز قدرتها المالية والإدارية وفقا للأنظمة والقوانين النافذة، والبدء الفوري بتفكيك أجهزة الدولة العميقة والعمل بآليات جديدة تضمن القضاء على «سياسة الاحتواء» التي تمارس على محافظات الجنوب، والعمل وفقا لرؤية دقيقة لبناء المؤسسات الحكومية وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار والتنمية واستقرار الخدمات، وتشغيل مصفاة عدن لتكرير النفط، والعمل بكل الوسائل لتصدير النفط وبيعه لتمويل خطة الانفاق الحكومية، وإغلاق الحدود وتطبيق القوانين المالية والضريبية والجمارك في المنافذ الحدودية البرية والبحرية بمثل ما أقدم عليه الحوثيون، وفرض قيود مالية وإدارية على تدفق البضائع الصناعية والزراعية «الضرورية» القادمة من مناطق الحوثي، وتفعيل القوانين التجارية، وتحصيل الموارد السيادية وفرض سياسة نقدية تضمن حماية العملة المحلية المتداولة في عدن من الانهيار أمام العملات الأجنبية، وتعزيز الكتلة النقدية من الموارد الخارجية، والوقف الفوري للنفقات والرواتب التي يتم صرفها من موارد محافظات الجنوب إلى محافظات ومؤسسات الحوثي، تنفيذا لقرار مجلس الوزراء، واعتبارها جريمة تستحق المسائلة والعقاب، وإغلاق فروع البنوك التجارية كافة والتي ما زالت مراكزها المالية والإدارية في صنعاء، وتأهيل بنوك عدن وتقديم التسهيلات البنكية اللازمة للقيام بدورها بحسب القوانين والأنظمة النافذة، والسيطرة سوق الاتصالات والإنترنت بعيدا عن صنعاء، وتطوير شركة عدن نت، وتوسيع نطاق تغطيتها لكافة المحافظات، والعمل مع الإقليم والعالم وإلزامهم على فتح مراكز إدارية ومالية للمنظمات والوكالات الأممية والدولية في العاصمة عدن، وتقديم التسهيلات البنكية اللازمة لتوريد تمويلات المساعدات الإنسانية إلى البنك المركزي والبنوك التجارية في العاصمة عدن، والعمل على تحويل عوائد المغتربين إلى بنوك عدن ومحافظات الجنوب.